"مِهْنَةُ المؤرّخ" وثقافتُه في الجامِعَةِ وخارجها: بَيْنَ وَطْأةِ الذاكِرَة وقَلَق البَحْثِ عَن المنهَج

وجيه كوثراني

أن تكتب في مسألة البحث التاريخي في العالم العربي (واقعه ومشكلاته وآفاقه)، مهمّة صعبة، تستدعي جملة من المداخل والتصورات لولوج الباب في هذا الحقل.

وقد يكون اختيار المدخل هو الأصعب، لأنه يندرج في حقل تحديد الإشكالية كما يحبّذ الأكاديميون أن يفعلوا أو أن ينصحوا. ولعلّه استسهالاً من طرفي للدخول من باب من الأبواب، وتجنباً لتكرار ما كتبته في مساهمات سابقة، وأخيراً، حسماً للتردد والحيرة بين خيارات عدّة، أستأذنكم البدء بتجربة ذاتية أحاول أن أقرأ من خلالها، مسيرة البحث التاريخي مكثّفةً أولاً، حول تجربة تعلّم وتعليم في جامعة عربية هي الجامعة اللبنانية، ومكثفة ثانياً حول «تكوين ثقافي تاريخي» بدأ بالنسبة إلى جيلنا في غضون الستينات ولا يزال يتفاعل ويتكون في مساره متعثراً وقلقاً تارة، أو واثق الخطى والأهداف تارة أخرى، وبحسب المراحل والأشخاص في أي حال.

قد ترى من بين مؤرخي هذا الجيل من ارتسمت على وجهه علامات الرضى، ولا سيما بعدما راكم عدداً من المؤلّفات فنال عليها «وسام المؤرخ العربي»[1] فزها بالوسام وتصوّر في الإعلام، يعضده في الظهور والتكريس انتماء مؤسسي وولاء مكين لا يقدر على فك عراه لا تحليل ابن خلدون للعصبية ولا منهج علماء الأناسة في تفكيك نظام القرابة وسيستام الجاه والسلطة. وقد ترى من بينهم من أتقن بروتوكول «الأعلمية» عبر علاقات بجامعات ومراكز دراسات ومؤتمرات فوجد فيها سنداً ومرجعاً لتثبيت أعلمية

(١) بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ وزّع اتحاد المؤرخين العرب على خمسة عشر مؤرخاً واستاذاً لبنانياً «وسام المؤرخ العربي»، وذلك في إطار جولة قام بها أمين الاتحاد (مقرُّه بغداد) على الأقطار العربية منح فيها هذا الوسام لعدد من العاملين في حقل التاريخ.

أضحت عالمية، فلا مجال بعدها لإعادة نظر أو تساؤل أو شك في قضية. فالشك مرحلة اجتيزت، أو بالأحرى، اجتازها آخرون عنّا، فأوصلت إلى يقين أين منه يقين الغزالي، إذا كان الواحد ذا مرجعية تراثية، أو أين منه عقلانية ديكارت أو وضعانية أوغست كونت إذا كان الواحد ذا مرجعية «تحديثية».

ويبقى بين هذا وذاك، ومن جيلنا الذي اتخذ من التأريخ مهنة تدريس أو بحث، من لم يرض عن نفسه، لا عبر نيله وسام المؤرخ العربي، ولا عبر حضوره عدداً «وافراً» من المؤتمرات ولا عبر مؤلفاته. وأحسب نفسي، لسوء الحظ أو حسنه، من هذا الصنف الذي نزلت عليه لعنة «القلق» و«اللاثبات». ذلك أن سؤالاً مؤرقاً كان ولا يزال يكوِّن دفعاً إلى الانخراط في أفكار واتجاهات وخيارات وإلى المغامرة في اقتحام ميادين أحاول أن أربط في ما بينها في حقل معرفي وعبر «وعي تاريخي»[٢] أعبر عنهما في نصّ يسمّى «كتابة تاريخية». وفي هذه الكتابة كنت أوفق حيناً، أو يخيل إلي ذلك، وأتعثّر أحياناً لأكتشف عند كل عثرة أسئلة جديدة تبرز، فيأتي الجواب سؤالاً، وهكذا...

يردّني هذا التأمل إلى صورة من صور الذاكرة القريبة ردّتني بدورها إلى صور من الذاكرة القديمة: في ورقة بعنوان «إشكالية الكتابة التاريخية العربية المعاصرة» قدّمتها في ندوة عقدتها جامعة البحرين في العام ١٩٩٤[٣]، حاولت أن أصنّف الكتابة التاريخية العربية وفقاً للسمة الأيديولوجية الغالبة في نصوصها في اتجاهات ثلاثة: الاتجاه القومي والاتجاه الماركسي والاتجاه الإسلامي. وهذه الاتجاهات وجدتها ـ من خلال نماذج ـ تنتظم في مدرسة تاريخانية ترى في حركة التاريخ تطوراً غائياً، وفي الكتابة التاريخية وظائفية تعينها «حتميات» و«سببيات» أحادية. وهذه الاتجاهات على أي حال لا تنفي صفة «العلمية» عن نصوصها، ولا سيما إذا كانت «العلمية» تعني جهداً في التقميش والتحقيق والبحث. وأذكر أنني أشرت إلى الأهمية التي يمكن أن تحملها دراسات عربية ظهرت خلال السنوات العشر الأخيرة، وفيها تداخل واضح في استخدام مناهج العلوم الإنسانية من فلسفة وتاريخ وعلم اجتماع ونفس واقتصاد وسياسة. كما أنني شدّدت على الآفاق والحقول الجديدة التي يمكن أن تنبه لها مدارس ومناهج غربية لم يتمّ الاطلاع على أعمالها كما يجب، فلم تؤثر بعد في البحث التاريخي العربي، على الرغم من قدمها، تأثيراً واضحاً وبيناً، ومن بينها مدرسة «Annales» الفرنسية.

أذكر وأنا أستعيد هذه الصورة من الذاكرة القريبة، سؤالاً وجّه إلي في المناقشة: أين هو موقعك كباحث في التاريخ، في إطار هذه الاتجاهات؟[٤]

لم يكن السؤال مفاجئاً بقدر ما كان مساعداً على بلورة علاقتي بهذه الاتجاهات

---

(٢) إن التاريخ كونه مسعى وبحثاً، فهو إذاً خيار. وغرض هذا الخيار ليس الماضي تماماً، إنما هو الإنسان في المجتمع وفي الزمان. و«زمان التاريخ» يترجح بين ما يسميه بروديل ـ الفترة الطويلة La longue durée وبين حالة التبلور التي يسميها بلوخ «اللحظة» مفضلاً هذا التعبير على تعبير «الحدث». وحالة الوعي التي تعين ذاك الخيار في الزمن التاريخي، هي حالة الزمن الحاضر. من هنا القول إن «مجرد فكرة أن يكون الماضي موضوع علم، هي فكرة خلف (absurde)» لدى مؤرخي «Les Annales».
Marc Bloch, *Apolgie pour l'histoire* ou *métier d'historien*, préface de Jacques Le Goff, Armaud Colin, 1993, p. 22

(٣) موضوع الندوة «إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية» جامعة البحرين، ٩ ـ ١١ نيسان/أبريل، ١٩٩٤.

(٤) طرحت هذا السؤال الزميلة نهى بيومي في إطار مناقشات ندوة البحرين.

واستبيان أبعاد «الثقافة التاريخية» التي ألّفت إطاراً وخلفية لتجربة في البحث التاريخي ناهزت ربع قرن تقريباً. ذلك أن التفكّر في أبعاد السؤال كشف لي ذلك اللبس القائم بين «العلمية» وزمن الخطاب التاريخي أيّاً كان اتجاهه الأيديولوجي ووظيفته الراهنة في «زمنه». أما «العلمية» وبما هي جهد ـ في علم التاريخ ـ يقوم على البحث والتنقيب واستخراج المعلومات «المفردة»، أي المعطيات، فيختزنها ويشي بها كل عمل يقوم على «مهنة مؤرخ» على حد تعبير مارك بلوخ، أو «فن التاريخ» على حد تعبير ابن خلدون. والمهنة أي (الحرفة) والفن يعنيان، هنا، تقنية في التحضير والتقميش لمعطيات (donnés) ولمصادر (sources). ومهنة المؤرخ تتمثّل بتلك الحركة الدائمة «في الذهاب والإياب بين الماضي والحاضر» بين المعطيات وتفسير هذه المعطيات. من هنا كان أعلام مدرسة "Les Annales"، وفي طليعتهم مارك بلوخ، يفضلون استخدام معطيات (données) على وثائق (documents) ومصادر (sources) على وقائع (faits)، ويقولون: «إن الشهادات (témoignages) لا تصبح وثائق إلاّ عبر الأهمية التي يعطيها المؤرخ لها، وإلاّ عبر العمل الذي يجريه عليها»، وإن فهم التاريخ يقوم على حركة تجاذب دائم لا تهدأ بين الماضي والحاضر: «الماضي يساعد على فهم الحاضر، والحاضر يساعد على فهم الماضي»[٥] دون خلط للأزمنة ودون إسقاط زمن على زمن (anachronisme).

ومن هنا، فإني لا أذهب مذهب قسطنطين زريق في اعتماد «اتجاه رابع» هو «الاتجاه العلمي» في تصنيف الكتابة التاريخية العربية[٦]، ولا أذهب بالتالي مذهب أكثرية المؤرخين العرب الذين يرفعون في مقدّمات كتبهم متاريس «العلمية» و«الموضوعية» و«الحيادية» ويشدّدون عليها «كمفردات» مقابل مفردة «الأيديولوجيا»، ويتوقعون منها معنى «العصمة» أو مفعول السحر، وأحياناً مرتبة قدسية تتشابه مع مراتب «آيات الله» التي تنحو نحوها مرتبة «الأستاذية» في جامعاتنا والتي أضحت «حوزات دينية» ولكن في مرحلة التقهقر[٧].

إذاً، كيف أصنّف نفسي، بالعودة إلى السؤال المطروح؟ والعودة هنا، ليست استعادة لـ «سيرة ذاتية» بقدر ما هي محاولة تفكّر في ما سمّيته في بداية هذه الورقة «التجربة الجامعية» و«التكوين الثقافي التاريخي» من الجامعة ومن خارجها؟

كانت القومية والماركسية والإسلامية (كاتجاهات أيديولوجية) هي اتجاهات جيلنا منذ الستينات وحتى الآن. من منّا بقادر على التبرؤ من تأثيرات أحدها أو تأثيراتها جميعاً، وبدرجات قد تتفاوت بين مرحلة وأخرى أو بين شخص وآخر؟ على أنّ التبرّؤ يظل يتطلب قدراً كبيراً من النسيان وفقدان الذاكرة، أو قدراً كبيراً من الهروب في «ادعاء علمي» لا يلبث أن ينكشف في المعيش، فصاماً أو نفاقاً أو عبثاً.

في النصف الأول من العقد السادس، ضم قسم التاريخ في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية عدداً من الطلاّب لا يتجاوز العشرة[٨]، ومن ضمنهم طلاّب كلية التربية. كانت توليفة لبنانية

---

(٥) Marc Bloch, *Apologie pour l'Histoire,* p.10 et les suivantes.

(٦) قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨)، ووجيه كوثراني، «الفكر التاريخي عند قسطنطين زريق،» حلقة دراسية، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، بيروت ٢/٦/١٩٩٥.

(٧) كان للحوزات الدينية في السابق أنظمة تعليم منفتحة وصارمة في الوقت نفسه، وتعتمد على ضوابط ذاتية من القيم والأخلاقيات العلمية (Éthique). لكن في مرحلة تقهقرها «وتسييسها» المباشر من قبل الدول المحدثة، أضحت الألقاب فيها تخضع للمعايير السياسية، كما هي حال «جامعاتنا الحديثة».

(٨) منهم أساتذة جامعيون اليوم في أقسام التاريخ في الجامعة اللبنانية.

معبّرة، لا على مستوى الطلاّب فحسب، بل على مستوى الأساتذة أيضاً. كانت الجامعة اللبنانية، جامعة واحدة، وكنت تجد فيها القومي العربي (الناصري والبعثي) والقومي السوري، والقومي اللبناني (الكتائبي)، كما تجد «اللامسيّس» الذي لا يلبث أن يلتحق بالموقف الاجتماعي ـ الثقافي لمحيطه أو طائفته أو صداقاته.

لم تكن العبرة بالنسبة إلى موضوعنا، في هذا الموزاييك الطريف المتعايش من الطلبة، بل في ذاك الموزاييك من منابر التعليم ومصادر «المعرفة التاريخية». ما زلت أذكر أستاذتنا زاهية قدّورة في ناصريتها المعلنة كدعوة فخار واعتزاز تدرسنا التاريخ الإسلامي كحالة عروبة تأبى أن تنكسر أو تنهزم أو تشوّه في خضم مؤامرات «الشعوبية» وثوراتها على «الإسلام العربي». فتلك حركات «زندقة» حاولت أن تقوّض الإسلام من الداخل. وإذا عرّجتْ على الاستشراق فلترى في آراء الأب لامنس في الخلاف بين عائشة وعلي تشويهاً لحقائق التاريخ، وأما الأسباب النفسية التي لجأ إليها لامنس لتفسير الخلاف بين عائشة وفاطمة فتندرج في «الدسّ» والغايات التي كنّا نعيش مفاعيلها في احتلال فلسطين وحرب السويس، وبدايات «العمل الفدائي» فلا نجد ونحن الشباب القومي المتحمّس، منبهاً أو مخرجاً للتمييز بين الأزمنة، فنضطر إلى خلطها بوعي أو بغير وعي. وغالباً ما كنا نحب ذلك[٩]، فنتحدّث عن الماضي «بلغة الحاضر»[١٠]، ولا نلبث أن نجد «تأصيلاً علمياً» لتلك اللغة في كتابات أحمد أمين وعبد العزيز الدوري وصالح أحمد العلي...

لكن اللغة لا تلبث أن تتغيّر في مصطلحاتها ومفرداتها مع أستاذنا كميل أفرام البستاني (أخو فؤاد، رئيس الجامعة آنذاك) أو مع الأمير موريس شهاب، فتغيب «العروبة» لساعات، ويحلّ محلّها في «التاريخ»، فينيقيا مبدعة وناشرة للحرف الأبجدي في العالم، ومتواصلة مع قومية لبنانية أصيلة حافظت على خصائصها وسماتها وفرادتها فلم «تتهلين»، ولم «تترومن» ولم «تتعربن» منذ العصور القديمة وحتى اليوم.

غير أن ما كان يهدىء من روع العروبيين آنذاك، نفثات يبثها موريس شهاب بين الحين والآخر، يعبّر فيها عن مفاخر نسب تعود بالشهابية إلى قريش. وقريش في الذاكرة العربية هي العائلة التي أنقذت أزمة السلطة (الخلافة) في التاريخ العربي. كان ذلك يعني في حدود وعينا التاريخي آنذاك، ذكراً لأنساب العرب وفقاً لذاكرة الإخباري البلاذري، أو وفقاً لما تعارف عليه التقليد العربي (واللبناني من ضمنه) باسم «شجرة العائلة». ولكن ما لبث «وعينا السياسي» أن اكتشف أن زمن هذا الكلام آنذاك، كان لا يزال زمن «الشهابية الحديثة»: زمن وهجها كتعبير عن صيغة توازن بين اللبنانية والناصرية (أي العروبة).

---

(٩) يحلّل المؤرخ الفرنسي فيليب آرييس (Philippe Ariés) ظاهرة التزامن أو خلط الأزمنة في تحليله للمواقف من التاريخ، فيأخذ النموذج القومي الفرنسي ـ وكان هو نفسه ـ وقبل اكتساب الوعي والخبرة كـ«مؤرخ» ملكياً محافظاً، فيشير إلى أن «استحضار الأزمنة في زمن واحد لم يكن مردّه الجهل. إنه يتجاوز ذلك، فهو مقصود ومرغوب فيه (il est voulu)».

Philippe Ariés, *Le temps de l'Histoire* (Paris: Le Seuil, 1986), pp. 234 - 235.

(١٠) حركة «الذهاب والإياب» بين الماضي والحاضر، التي يتحدّث عنها مارك بلوخ كجهد معرفي للتاريخ، لا تعني أن نتحدّث عن الماضي «بمفردات الحاضر». وبهذا المعنى يشير ميشيل فوكو إلى أن التأريخ «لتاريخ الحاضر» عندما يؤرخ للسجن ـ لا يعني أبداً التأريخ لمؤسسة السجن الحديثة، «بمفردات الحاضرة».

M.Foucault, *Surveiller et punir, naissance de la prison* (Paris: Gllimard, 1995), p.35.

في خضم هذا السجال بين ساعات تكوين الثقافة التاريخية على مقاعد الجامعة اللبنانية، كان يأتيك صوت مختلف، تحار في تصنيفه. لكن الحيرة لا تلبث أن تختفي لترى نفسك مشدوداً إليه، بعيداً من كل تصنيف أو انتماء قومي لبناني أو عروبي، إنه أسد رستم الذي عرفناه في ما بعد مؤرخ «الكنيسة الأنطاكية» ومؤرخ «الروم». درّسنا تاريخ لبنان من خلال كتاب فيليب حتي **لبنان في التاريخ**[11]. كان درسه بسيطاً: نقرأ نحن، في كتاب فيليب حتي، ويتولّى هو الشرح والنقد. والحقيقة، أنه كان يقوم بالنقد الذي كان يغني عن الشرح. نقده لفيليب حتي كان، على ما أذكر، مزيجاً من علمية صارمة في نقد استخدام المصادر والمصطلحات، وحكايات وطرائف على أنماط ملتبسة من العلاقات بين الطوائف، ولا سيما بين الروم والموارنة. وما زلت أذكر في مجال نقده لمقولة «الفتح العربي» للمشرق قوله: لا يجوز القول بفتح عربي. إنه «فتح إسلامي» لأن «العرب لا يفتحون عرباً» كما كان يقول، ولأن المنطقة في رأيه كانت قد تعرّبت منذ زمن بعيد، قبل مجيء الإسكندر، وكما تثبت الوثائق اليونانية نفسها. وأن «الفاتحين» لم يأبهوا بفتح الجبل، لأن الساحل هو ما كان يهمهم. كما ما زلت أذكر نصائحه بقراءة القرآن وحفظه حتى يستقيم اللسان العربي وتحسن الكتابة العربية، ومقابلته بين مصطلح التاريخ ومصطلح الحديث حيث يوازن بين منهجية البحث التاريخي المعاصر وعلم التعديل والتجريح عند علماء الحديث المسلمين[12].

وعلى الرغم من هذا الانشداد والانجذاب إلى هذا المعلم الكبير، أذكر أن علامة استفهام كانت تؤرقني: هل يعقل أن يكون علم التاريخ «حيادياً» إلى هذه الدرجة؟ «عادلاً» إلى الدرجة التي كان يطمح علماء الحديث أن يصلوا إليها في نقدهم للرواية وأسانيدها؟، أو «موضوعياً» إلى الدرجة التي كان أنصار المدرسة الألمانية (رنكه) يطمحون إليها في زعمهم «إحياء الوقائع» والاكتفاء بوصفها «كما كانت» دون تدخل من المؤرخ؟ كان أسد رستم معجباً بهذا المنهج وداعياً إليه، كـ«منهج علمي»، وكان بين الحين والآخر يأخذ على فلاسفة التاريخ ومن بينهم توينبي عدم علميتهم، حتى إنه كان يتحفظ على اعتبار توينبي «مؤرخاً».

ومع كل هذا الاعجاب بالمؤرخ أسد رستم الذي رسّخ في ذهن طلابه مصطلح «التقميش» الذي كان يشدّد عليه كمعنى مُعبِّر عن سعي الباحث لصناعة نسيج القماشة في مرحلة ما قبل الصياغة، فإن تحفظاً كان يخالجني تجاه هذه «الحيادية الباردة» تجاه التاريخ. ولا شك في أن سبب هذا الشعور كان يكمن في طغيان الأيديولوجيا السياسية المتمثلة بما كنا نسميه ـ تميزاً وتمييزاً ـ «الوعي السياسي» آنذاك، وهو «وعي» يتمثل بالصورة التي ينبغي أن يكون عليها العرب بين ماضيهم وواقع حالهم ومستقبلهم. لكن «صورة» التاريخ العربي التي تقدّمها زاهية قدورة لاغيةً منها الثورات الاجتماعية بحجة «شعوبيتها»، و«صورة» التاريخ اللبناني التي يقدّمها كتاب فيليب حتي والبساتنة لاغين منها «عروبة لبنان» لم تكن، لا هذه ولا تلك، «الصورة ـ النموذج» التي كان يبحث عنها «وعينا» أو بالأحرى «مخيلتنا» الجماعية، كما أفضل أن أقول اليوم. كما أن «نقدية» أسد رستم و«حياديته»، لم تكن لتملأ فراغ الصورة المتوخاة.

(١١) فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، تعريب أنيس فريحة (بيروت، ١٩٥٩).

(١٢) أسد رستم، **مصطلح التاريخ، وهو بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث** (صيدا، ١٩٣٩).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب هو الأول بالعربية في «منهجية البحث التاريخي» وصاحبه هو أوّل من لفت الانتباه إلى المقابلة بين قواعد علم الحديث (التعديل والتجريح) وأساليب نقد النصوص التاريخية، كما جاءت بأقلام مؤرخي القرن التاسع عشر في أوروبا.

لذلك ظلّت «الفلسفة» التي انجذبت إليها في «شهادة الثقافة العامّة» (السنة الأولى التي كانت مشتركة بين اختصاصات كلية الآداب)، مركز اهتمام يدفع نحو قراءات أولية لقضايا الفكر العربي قد تعوّض بعض الفراغات التي تحملها صور التاريخ المختلفة.

وأذكر حادثة، ذات مغزى خاص وعام، غلّبت كسبب ـ إلى جانب أسباب أخرى مهنية ومستقبلية ـ اختياري اختصاص التاريخ على الفلسفة. خلاصة الحادثة أنني كنت قد درست مادة الفلسفة في شهادة «الثقافة العامّة» عند كمال الحاج. وحصل أنني نلت في مسابقة الامتحان الخطي ١٤/ ٢٠ (وهي علامة عالية بمقياس ذاك الزمن). أما في الامتحان الشفهي، فنلت عند الأستاذ نفسه (٦/ ٢٠)، جواباً عن سؤال وجهه إلي الحاج بعدما سألني عن حقل الاختصاص الذي سأختاره: «ما هي العلاقة بين الفلسفة والتاريخ»؟ كان جوابي على ما أذكر «أنه لا يمكن دراسة الفلسفة من دون تاريخ، فهم التاريخ شرط لا بد منه لفهم الأفكار الفلسفية». لم أدرك أبعاد «الخطأ» الذي ارتكبته، فدنّى علامتي إلى هدا الحد، إلاّ بعد أن قرأت للأستاذ لاحقاً كتاب فلسفة الميثاق الوطني[١٣]، فعرفت أن الفلسفة في رأي أستاذنا مرادفة لـ«العقيدة»، وهي «الجوهر» الذي ينشىء التاريخ والوجود.

ولئن غلّبت هذه الحادثة خيار التاريخ في الاختصاص، فإنه لم يحصل أنني ندمت على ذلك. على أن النزوع نحو قراءات فكرية وفلسفية، استمرّ للسعي لإعطاء التاريخ معنىً ما. وقد يكون في ذاك المسعى، اكتشفت وبعد قراءاتي لنصوص ماركسية بعد التخرّج أنني كنت «ماركسياً» في إجابتي عن سؤال كمال الحاج دون أن أعرف. وربما كان هذا سبب «سوء التفاهم» بيني وبين أستاذي المعادي اللدود للماركسية.

على أن «المصالحة» بين التاريخ والفلسفة، ولا سيما فلسفة التاريخ، كان يمهد لها همٌّ آخر، غير القراءة الماركسية التي بدأت بعد العام ١٩٦٧. ففي غضون الدراسة الجامعية كان يدعى أساتذة محاضرون من جامعات أخرى إلى إلقاء محاضرات عامة لطلاب كلية الآداب. وأذكر أن محاضرة للمؤرخ نقولا زيادة عن النهضة العربية، استخدم فيها نظرية توينبي في التحدي والاستجابة، لتفسير ظهور التعبيرات الفكرية العربية الحديثة كاستجابة لتحديات الحضارة الغربية، كانت منبِّهة «لوعي» تاريخي وسياسي بدأ يبحث عن أشكال بلورته ومرجعياته خارج مصادر الجامعة اللبنانية ومنابرها وأساتذتها.

بعد التخرج تعرفت إلى المؤرخ زين نور الدين زين، أستاذ التاريخ العربي الحديث في الجامعة الأميركية، في محاولة لتحضير رسالة كفاءة (لم تستكمل آنذاك) عن الجمعيات العربية في العهد العثماني. كانت لقاءاته وقراءة كتابه **نشوء القومية العربية**[١٤] ذات أثر في التخفيف من الغلو في «العروبة» ومن الذهاب بعيداً في تصور «جذور القومية العربية» كما سيكون لها أثر في الدفع نحو إعادة النظر في ما ساد من أفكار «مغلوطة» حول تاريخ العلاقات العربية ـ التركية[١٥].

(١٣) كمال الحاج، **فلسفة الميثاق الوطني** (بيروت: مطبعة الرهبانية اللبنانية، ١٩٦١).

(١٤) زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية** (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨).

(١٥) على الرغم من ذاك التأثير الإيجابي الذي تركه كتاب زين نور الدين زين **نشوء القومية العربية**، فإن الإشكال القومي العربي ـ التركي ظل خلال الخمسينات والستينات (مرحلة الناصرية)، مثيراً للالتباس ـ وربما لا يزال حتى الآن ـ في الصورة التاريخية «العثمانية» لدى النخب عند الشعبين التركي والعربي. قابل بـ: وجيه كوثراني: «موقع العلاقات العربية ـ التركية في إطار العالم الإسلامي،» في: **العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٣٥ ـ ٤٦٠.

بعدها كان الانخراط في تعليم مادة التاريخ في التعليم الثانوي (الرسمي) مناسبة لممارسة منهج نقدي تجاه الكتب التاريخية المدرسية وبعض الأفكار والطرائق المثبوتة فيها. كان ذلك متيسّراً في ثانوية رسمية مثل عين الحلوة أو ثانوية برج البراجنة، حيث درّست، وحيث كان الطلاب يجدون في النقد «ثأراً» من أيديولوجيا سائدة وتعويضاً من وجهة تربوية عن بلادة طريقة جافة ولا معنى لها حين يُكتفى بسرد الحوادث وشحنها بأرقام السنوات وعدد الجيوش وسير الأمراء والسلاطين. تحوّل درس التاريخ إلى حوار ومناقشة ومجال اهتمام بموضوعات الماضي والحاضر، وعلى خلاف ما كان سائداً عن درس التاريخ الذي كان يوصف غالباً بالجفاف والصعوبة، وحشو الذاكرة، ولا مبالاة الطلاب.

أما الإشكال الذي كان يمكن أن يتأتى عن الفرق بين ما أقدّمه إلى الطلاب كثقافة عامّة تاريخية، وبين ما هو مطلوب منهم للنجاح في الامتحانات الرسمية، فكان يحلّ عبر التمييز بين المستويين، بطريقة تسمح بالاحتفاظ بالنقد كموقف وأسلوب تفكير، وربما في خضم الأحداث التي عصفت بالمنطقة (هزيمة ١٩٦٧). كسلاح «وعي سياسي» ـ كما كنا نحب أن نقول آنذاك ـ سلاح وعي يربط ما بين «استحضار» التاريخ ومعايشة الحاضر، وحلم التغيير المستقبلي، أذكر في هذا السياق، أن أحد كتب عادل إسماعيل في **نهوض وأفول الإقطاعية اللبنانية** ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠[١٦] وهو يتناول بالدراسة الصراع الاجتماعي ـ السياسي في لبنان بين عامي ١٨٤٠ و١٨٦٠ في حقل تتقاطع فيه المسألة الاجتماعية والعلاقات الدولية في منتصف القرن التاسع عشر، كان خير موجه لنمط آخر من النظر إلى التاريخ وتدريسه وبحثه: نمط من النظر يستجيب للأسئلة المؤرقة في حاضرنا آنذاك: المسألة الاجتماعية والسياسات الاستعمارية ونتائجها الداخلية.

وأذكر هنا أنني كنت أقوم بترجمة فصول من الكتاب لتقديمها إلى طلاّب المرحلة الثانوية، كبدائل للنصوص التي كانت تتناول مثل تلك الموضوعات، كما أذكر أن أول محاولة تمرين لي في الكتابة التاريخية (١٩٦٨) كانت من وحي أطروحات الكتاب وفرضياته ومن خلال المادة الوثائقية التي تقدمها وثيقة أنطوان ضاهر العقيقي.

لم تكن تجربة ما بعد الجامعة (تجربة التعليم الثانوي) منفصلة عن «همّ سياسي» كان يدفع، لا إلى البحث عن انتماء خارج الأطر القومية العربية واللبنانية الموجودة، فحسب، بل إلى القراءة والبحث عن معالجات لمسائل كبرى فكرية وسياسية واقتصادية وتاريخية تخص لبنان والعرب والعالم الثالث، مسائل: كالمسألة القومية والمسألة الاجتماعية، وقضايا التخلف والتبعية، ومسألة الصراع الطبقي والثورة وحركات التحرر والتنمية... وكانت حلقة «لبنان الاشتراكي» التي ضمّت مجموعة من أساتذة التعليم الثانوي المتميزين بتجاربهم الحزبية القديمة (قومية وشيوعية) مركز انجذاب وعمل للمساهمة فيها بقراءات مكثّفة تركّزت آنذاك على النصوص الماركسية واللينينية الأساسية، مع إطلالات على ماركسيات عالمثالثية راوحت بين الماوية والغيفارية.

في إطار هذا النمط من الممارسة الثقافية ـ السياسية لم أكن «مرتاحاً» لتحويل «حلقة دراسية» إلى «حركة سياسية»، حين بدأ «رفاق» في «لبنان الاشتراكي» و«الاشتراكيين

(١٦) A.Ismail, *Histoire du Liban, Redressement et Déclin du Féodalisme libanais* (Beyrouth, 1958).

اللبنانيين» يدفعون باتجاه الدعوة إلى تأسيس منظمة سياسية دعيت في أول مؤتمر تأسيسي لها (١٩٧٠) «منظمة العمل الشيوعي» فكان قرار التخلي عن «العمل السياسي» بمفهومه الحزبي المقترح، يأتي تغليباً لـ«نزعة ثقافية» أو «ثقافوية» استخدمت في حينها كتهمة سلبية ضد الالتزام بـ«الخط السياسي» المجمع عليه. وسواء كانت دلالات الصفة سلبية أم لا، فإن قراراً بالسفر إلى بلجيكا كان هيأ له ظرف يصعب تمييز عنصر المصادفة فيه عن عنصر القرار، عن عنصر شخصي اندمج في حياة شخصية اتسمت آنذاك بـ«مزاج كوبل»[١٧] لم يأبه كثيراً لقرارات «الجماعة» سواء كانت هذه الجماعة «حزباً حديثاً» أو «عائلة تقليدية».

بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣ أنجزتُ مخطوطة أطروحة الدكتوراه بموضوع «الحركات الاجتماعية ـ السياسية في لبنان ١٨٧٠ ـ ١٩٢٠»[١٨]. وكان هذا العمل محطة تحوّل في مسار علاقتي بالسياسة والثقافة حيث مثّل منطلقاً تأسيسياً لمرحلة جديدة في النظر إلى الأمور غلّبت فيها الاهتمام «العلمي» وأقصد البحثي على الاهتمام السياسي دون أن أقطع مع هذا الأخير.

كان الزاد القومي والماركسي المتكوّن في الستينات وظلال العمل السياسي ـ على الرغم من المسافة التي ابتعدت فيها منه ـ واضحي المعالم في الأطروحة المذكورة. لكن عناصر أخرى تدخلت في تكوين الثقافة التاريخية وخلفية الأطروحة وفرضياتها. كانت صيغة «معاداة الاستعمار» (من فيتنام إلى فلسطين إلى أميركا اللاتينية) ـ شعار المرحلة آنذاك ـ تدفع إلى البحث عن مصادر داعمة لهذه الصيغة في البحث التاريخي العربي واللبناني، وقد وجدتها:

ـ كـ«معطيات»، في مواقف وكتابات إسلاميي النهضة أمثال الأفغاني وعبده والكواكبي ورشيد رضا وأرسلان ومحسن الأمين، لا في علمانييها أمثال شبلي الشميل وفرح أنطون وفارس نمر ويعقوب صروف وسائر كتاب المقتطف...

ـ كما وجدتها كمنهج اجتماعي وفرضيات في كتاب دومينيك شوفاليه الذي كان قد صدر لتوه عام ١٩٧١، فكان في أثناء عملي ـ بمثابة مرجع داعم ساعدني على تجاوز الكثير من الأساطير التاريخية السائدة (mythes) في الخطاب التاريخي اللبناني.

ـ يضاف إلى هذا، أعمال مكسيم رودنسون حول **الإسلام والرأسمالية** حول **الماركسية والعالم الإسلامي**، وأعمال جاك بيرك عن **العرب من الأمس إلى الغد والثورة والإمبريالية في مصر**... وكلها كوّنت مفاتيح «مفيدة» لحقول بحثية «جديدة» آنذاك، وتنبيهات إلى محطات تاريخية ومفاهيم حول الاستعمار وحركات التحرر الوطني وتحولات المجتمع العربي وأحزابه وطبقاته.

صدرت أطروحتي الأولى التي حملت هذه الخلفيات بالعربية في أواخر العام ١٩٧٦[١٩]، وأثارت جدلاً وردود فعل في أوساط المثقفين والباحثين طوال فترة كانت تتأجج فيها الحرب وتزداد تعقيداً. وكشفت ردود الفعل تلك مزيداً من أزمة العلاقات بين الباحثين اللبنانيين وسوء

---

(١٧) هذا «المزاج الثقافي» كان موضوع بحث لدى: منى فياض، «الكوبل: نمط آخر من الزيجات في بداية السبعينات، نظرة مغايرة للذات والتقليد»، **باحثات**، العدد ٢ (١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ٤٧ ـ ٧٤.

(١٨) صدرت بالعربية بعنوان: **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦). وقد صدرت منه أربع طبعات، كان آخرها عام ١٩٨٦، عن منشورات بحسون الثقافية ـ بيروت، ولم أجرِ في هذه الطبعات أي تعديل في المضمون، ليظل النص «وثيقة» لمرحلة إعداده.

(١٩) المصدر نفسه.

التفاهم في ما بينهم حول التاريخ ودوره والتعامل معه وكتابته ودور «المثقف» في السياسة. وكأنه كان من سوء طالع ذاك الكتاب اللبناني صدوره بالذات في زمن الانفعالات والقصف العشوائي، فنال نصيبه من «القصف الكلامي»، منذ العام ١٩٧٧ وحتى العام ١٩٨٨ وربما حتى الآن. وجده عصام خليفة معبراً عن «منهج قروسطي» ومهدي عامل «أيديولوجيا يمينية طائفية»، وأحمد بيضون «ثقافة حرب» وغسّان سلامة «اختراقاً غربياً» فحسب.

وحتى في العام ١٩٨٨، تذكره سهيل القش نصّاً استشراقياً ـ إسلامياً، أو هو نصّ استشراقي «معتمد» إسلامياً. ومع ذلك لم يخلُ الوسط الثقافي اللبناني من كتّاب وإعلاميين وأكاديميين أنصفوا الكتاب في حينه، من بينهم جوزف سماحة وحازم صاغية وجهاد الزين وطريف خالدي.

لم أكن أنتظر ذاك السجال الحاد الذي ترتّب على بحث تناولت فيه التكوين التاريخي للبنان قبل عام ١٩٢٠. لكن يبدو لي أن وهم المثقف في قدرته على التأثير في الأحداث بهدف توجيهها أو إيقافها، كان وراء تعامله مع نص تاريخي مفتوح على أبعاد أربعة استعادتها الذاكرة التاريخية المعاصرة للحرب بصورة ملتبسة «وإسقاطية»: (١) الخصوصية اللبنانية ـ المارونية (من المتصرفية إلى دولة لبنان الكبير)؛ (٢) الإطار العربي المشرقي (الولايات الشامية)؛ (٣) الإسلام العثماني والإصلاح؛ (٤) العلاقات الدولية. فانفتحت عبر هذه الأبواب إشكالات القومية على اختلاف تمثلاتها لدى المثقفين، والمواقف من الغرب، والدولة الحديثة، والإسلام والعلمانية، وقضايا الاختلاف والتعدد ودور المحيط الجيو ـ سياسي، ووفقاً لتصورات اختلطت فيها المواقع السياسية والذاتيات والذاكرات وقليل من همّ البحث. صحيح أن التأريخ للماضي غير معزول عن رؤية الحاضر، وكذا التعليق والنقد. لكن للنص المكتوب أيضاً حيّزه التاريخي في المكان والزمان قبل الحرب. وحدها مقدّمة الطبعة الأولى كتبت خلال العام ١٩٧٦، وقد تكون حملت، فعلاً، بعض ضغط الأيديولوجيا ووطأة الحدث. لذا حمّلت مقدّمة الطبعة الثانية ١٩٧٨، موقفاً مفاده أن النص أصبح «وثيقة لظروفه الزمنية وبنيته الفكرية وحدود المنهجية المحصلة» في زمن كتابته. والحقيقة أن الباحث لم يتوقف عند هذا الكتاب الأول. استمرّت أبحاثه التاريخية عبر حركتين متواصلتين ومتداخلتين:

ـ البحث عن «معطيات» جديدة وحقول جديدة يحوّلها إلى موضوعات بحث.

ـ استقراء الوثائق وإعادة بنائها في بنى فكرية ومفهومية توحي بها أسئلة «الحاضر المتجدد»[٢٠].

مع الدخول في تجربة التعليم في الجامعة اللبنانية، بدءاً من منتصف السبعينات، اصطدمت أحلام البحث التاريخي بواقع صعب. فالتفرّغ، الذي يؤمن على الأقل شرط الوقت الضروري للبحث، كان يتطلّب من صاحبه تفرغاً لإقناع مسؤولي الجامعة اللبنانية وأهل الحل والربط بأحقية تفرّغه. ومع أن قسم التاريخ كان يعد على الأصابع، حتى قبل قرار التفريغ، فإن

(٢٠) يقول P.Ricoeur: «التاريخ ليس تاريخاً إلاّ بالقدر الذي لا يؤدي إلى خطاب مطلق (discours absolu) ولا إلى فرادة مطلقة (Singularite absolue). إنه تاريخ بالقدر الذي يبقى فيه المعنى غامضاً ومختلطاً (...). التاريخ يطمح إلى أن يكون موضوعياً، بيد أنه لا يمكنه ذلك، يريد أن يحيي من جديد (revivre)، ولكنه لا يستطيع إلاّ إعادة البناء (reconstruire)، يريد أن يجعل من الأشياء معاصرة، ولكنه لا بد أن يأخذ مسافة تجاه البعد والعمق التاريخيين».

Cité par J.Le Goff, *Histoire et Mémoire* (Paris: Gallimard, 1988). p. 185.

اعتبارات سياسية وطائفية ومذهبية ما زالت تثقل ذاكرتي حالت دون تفرغي في الجامعة حتى العام ١٩٧٧.

في هذا الوقت كان معهد الإنماء العربي قد بدأ العمل في بيروت. وبدا أن إمكانات المعهد وطموحاته كمركز دراسات، كان يمكن أن تملأ الفراغ الكبير الذي تعانيه الجامعة اللبنانية في مجال البحث: المكتبة، الوثائق، الميكروفيلم، تمويل مشاريع توثيقية كبرى، كمشروع تسجيل يوميات الحرب، إلى جانب مشاريع بحثية في الفكر والتاريخ والفلسفة والاجتماع والتربية والعلوم التقانية.

وفي مجال البحث التاريخي، أذكر أن اطلاعي على وثائق الأرشيف الفرنسي لوزارة الخارجية، كان قد تمّ في جزء منه من خلال المعهد وفي إطار إعداد كتاب: **بلاد الشام، السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية**[٢١].

المهم أن معهد الإنماء العربي في انطلاقته الأولى، ثمّ تعثّره الذي ما لبث أن تسارع لأسباب يختلط فيها الصراع الشخصي على السلطة والمال والجاه، بالاعتبارات السياسية التي تستدعيها مؤسسة بحثية مدعومة بمال عربي في بيروت، كان يكشف عن أزمة عميقة ومتعددة الأشكال والمستويات في مجال البحث العربي في علوم الإنسان والمجتمع، كما كان يكشف من كثب أزمة الجامعة اللبنانية كمؤسسة رسمية (حكومية) في علاقتها المأزومة بالبحث والباحثين.

على المستوى العربي: كشفت أزمة المعهد عدم قدرة العقل السياسي العربي (المؤسسي) المرتبط بإدارات وحكومات أن يتحمّل أو يستوعب مهمات البحث الطويل الأمد. فهذه تتطلّب نفساً طويلاً وتراكماً وتداولاً للإنتاج المعرفي ومناهجه وطرائقه، وتفاعلاً بين التيارات الفكرية. وكل هذه تبعات لا تقوى عليها بنية أنظمة شمولية وفردية، ولا يمكن أن تطيقها أصلاً. ناهيك بعقلية من كان يتنطّح لإدارة البحث العلمي أو التزاحم عليها، وهي عقلية تتقارب مع عقلية «الزعيم» وقيادة الفرقة أو الحزب.

على المستوى اللبناني: كان عدد من أساتذة الجامعة اللبنانية المعروفين بأبحاثهم أو باهتماماتهم البحثية، قد استقطبتهم المشاريع البحثية المختلفة في معهد الإنماء العربي. وكان أن أثار هذا الاستقطاب العلمي حفيظة أطراف جامعية من زاوية نقابية ومن زاوية إدارية. فالجامعيون «النقابيون» كانوا حريصين على تطبيق قانون التفرّغ، دون اهتمام بموقع البحث وشروطه في هذا التفرّغ داخل الجامعة، والجامعيون الإداريون، كانوا أيضاً حريصين على تطبيق قانون التفرّغ. لكن التفرّغ عنى لهم منع الأساتذة من القيام بأبحاث خارج الجامعة اللبنانية. وحصل أنه في الوقت الذي كان هناك أساتذة حزبيون يحتلّون مواقع قيادية «متفرّقة» في الأحزاب وأساتذة آخرون يمارسون أعمالاً حرّة، اختار رئيس الجامعة اللبنانية آنذاك، عدداً من الأساتذة الذين تعاقدوا مع معهد الإنماء العربي على إنجاز بحوث أكاديمية فاستجوبهم حول مخالفتهم قانون التفرّغ. وأذكر أنه حين ووجهت رئاسة الجامعة بمطالب إغناء المكتبة، ودعم مشاريع البحوث، وتصوير المخطوطات والوثائق من مراكز المحفوظات المختلفة[٢٢]،

(٢١) وجيه كوثراني، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٩٠).

(٢٢) أذكر أنني تقدّمت بطلب يحمل بعض هذه المطالب من خلال قسم التاريخ، نال موافقة الرئيس «المبدئية»، وظل ينتظر الموافقة «العملية»، أي التنفيذ الذي لم يأتِ.

ردّ الرئيس ببيان ينصح فيه الأساتذة بإعداد المذكرات للطلاب (ما يعرف بالكور) وطباعتها. كما نصح الأساتذة بالحفاظ على البيئة بعدم اصطياد الطيور.

هكذا فهم «البحث العلمي» في الجامعة اللبنانية، في وقت شهدت الجامعة فيه توسعاً أفقياً هائلاً بفعل التفريع والتسييس اللامحدود لوظائف الجامعة ومراكزها الإدارية والأكاديمية، كما شهدت «ترقيات للهيئة التعليمية» قامت على أساس «تقويمات» علمية وغير علمية، فنصّب عدد من أعضائها برتبة «أستاذ» باستحقاق أو بغير استحقاق. فتساوى في الامتياز العلمي «الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، وأقصي من لم تسعفه الحيلة لتمرير كتاباته «بحوثاً أصلية وعلمية» فتساوى في «الحرمان العلمي» أيضاً «الذين يعلمون والذين لا يعلمون».

وجاء المرسوم ٩٠٠ (١٩٨٣) في استحداث الدكتوراه اللبنانية، في كلية الآداب ومعهد العلوم الاجتماعية، ليتوّج ذاك التردي المترافق مع الترقيات العلمية بفتح مجال البحث على مستوى إعداد أطروحات الدكتوراه. كانت الحجة أن جامعات أخرى في لبنان تمنح الدكتوراه عن طريق أساتذة مشرفين من الجامعة اللبنانية نفسها، فلم لا تحضّر الشهادة في داخلها وتمنحها بنفسها. هذه الحجة الشكلية كان يمكن أن تكون مقبولة، لو أن تقاليد علمية كانت قد رست عليها تجربة البحث والتقويم والتراتبية العلمية، ولو أن الوحدة الجامعية كانت قد تحوّلت إلى ما يسمى «وسط علمي» يسمح عبر معاييره بالتقويم وإبداء الرأي، ولو أنَّ مكتبةً لائقة بالبحث في مجال الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية موجودة بالفعل، ولو أن منحاً ومساعدات تعطى للدارس للاطلاع وتصوير الوثائق أو المعاينة الميدانية أو السفر، ولو أن مركزاً للدراسات وطنياً موجود يعمل لربط التعليم بالبحث، ولإحداث تراكم في المعارف والمعلومات، وإقامة روابط بين الباحثين، وبين مراكز الدراسات الإقليمية والعالمية، والإطلالة عبره على المجتمع والدولة وقضايا الإنسان والعالم والاقتصاد والسياسة والبيئة والتاريخ والمجتمع.

الحقيقة أنه لم يكن «الرهان» على تطوير الجامعة اللبنانية، ومن ضمنها كلية الآداب وفيها قسم التاريخ، في محله. فإذا وضعنا جانباً تعذر قيام سياسة إصلاحية مركزية للجامعة اللبنانية، لأسباب سياسية أو لغياب استراتيجية واضحة ومحدّدة لدى أهل الحكم أو لدى مراكز الضغط والهيئة النقابية، فإن تواطؤاً ضمنياً أو صريحاً حصل بين موقف من صنفوا «أساتذة» وبين سياسة الأمر الواقع. ذلك أن «الأساتذة» أو من تتوافر فيه شروط الأستاذية ـ وكان هؤلاء في تزايد دائم مطرد في أقسام التاريخ، تلقفوا المرسوم ٩٠٠ (مرسوم إنشاء الدكتوراه) كإنجاز عظيم، فعبره استقطب الواحد منهم مريدين واتباعاً وأصحاب حاجة إلى الشهادة ومرشحين لنيل «اللقب النبيل». وأصبح عدد الطلاّب المسجلين لدى أستاذ ما، وعدد من حازوا من حضرته «السلطانية» «اللقب الشريف»، مدعاة اعتزاز ومفخرة. وأذكر أن لجنة دكتوراه للتاريخ (١٩٩١) ضمّت «أساتذة» أقسام التاريخ، ومن تتوافر فيهم شروط الأستاذية، أنيطت بها مهمّة الإشراف والتنسيق ما لبثت أن تحوّلت بفعل الوافدين إليها إلى جمعية عمومية[٢٣]. وكان أن استمرَّ الوضع على هذه الحال حتى مجيء العميد ناصيف نصار (١٩٩٣)، فحلّ اللجنة ومسك بيده مباشرة زمام الدكتوراه، وحاول أن يحدث «صدمة» علمية حين دعا إلى إعادة النظر في معايير التقويم.

إلاّ أن شيئاً لم يتغيّر نحو الأفضل، لا المستوى ولا طريقة البحث ولا المناهج ولا التجهيز المكتبي.

ولا أحسب أن قرارات سلطوية تهبط من «فوق» لتقتحم أو تفاجيء الأساتذة والطلاّب بـ«مادة أجنبية» تُضاف إلى مقررات دبلوم الدراسات العليا، أو بامتحان نصف سنوي أو برفع علامة القبول في الدراسات العليا، هي مداخل صحيحة لرفع المستوى ونقل طلاب الإجازة من حيز التلقين والتلقي إلى حيز البحث والتفكير العلمي المنشودين في قسم الدراسات العليا (إشارة إلى مضمون القرار ٣٠٨ في كلية الآداب).

وحين يجري الحديث على أهمية البحث العلمي ومن ضمنه التاريخي، في الجامعة اللبنانية يردّك الحديث إلى طبيعة المناهج والمقررات وطرائق التدريس ومصادر الثقافة العلمية والتاريخية المكوِّنة لوعي الطالب والأستاذ. ووظيفة هذه الثقافة في المجتمع والدولة، وتوتر العلاقة بين الذاكرات التاريخية (ولاسيما الجماعية) من جهة و«مهنة المؤرخ» من جهة ثانية.

يقول المؤرخ الفرنسي جاك لوجوف (J. Le Goff): «إن هناك تاريخين على الأقل: تاريخ الذاكرة الجماعية وتاريخ المؤرخين. الأولى تبدو بوجه أساسي أسطورية (mythique)، مشوّهة، تخلط الأزمنة، ولكنها، على أي حال، هي حالة المعيش (Le vécu) للعلاقة التي لا تنتهي بين الحاضر والماضي. ومع هذا فمن المستحسن أن يقوم الخبر التاريخي الذي يوفره المؤرخون المحترفون (historiens de métier) بتصحيح التاريخ التقليدي المغلوط. إن التاريخ يضيء ويُرشد الذاكرة ويساعدها على تصحيح أخطائها»[٢٤]. فهل يمكن أن يكون للبحث التاريخي و«مهنة المؤرخ» هذا الدور «التصحيحي» في لبنان؟

من المعروف أن البحث التاريخي أضحى، منذ زمن بعيد في الغرب، جزءاً لا يجتزأ من بحوث علوم الإنسان والمجتمع، لا على مستوى طبيعة المناهج وتداخلها في الإنسانيات فحسب، بل على مستوى أدوات المعرفة الإنسانية ووسائلها التقنية من إحصاء واقتصاد وديمغرافياً يحتاج «التاريخ الكمي» إليها، ومن علم نفس وأثنولوجيا يحتاج التاريخ الاجتماعي والسياسي والمؤسسي إليهما. بل إن هذه التصنيفات نفسها لم تعد تتناسب مع وحدة المعالجة التاريخية للحياة البشرية في أوجهها المتداخلة والمركبة والمنبسطة في امتدادها في الزمن البشري إلى الحد الذي يجعل من الجهود المبذولة لإنتاج معارف حول شتى وجوه أنشطة الحياة البشرية وتعبيرها في «الزمن التاريخي» «علوماً تاريخية»[٢٥].

---

(٢٣) راجع وجهة نظر قريبة من هذا الرأي موسّعة في: إبراهيم بيضون، «الدكتوراه اللبنانية بين الاستمرار والإلغاء،» **أوراق جامعية**، العدد ١ (١٩٩٣).

(٢٤) J. Le Goff, *Mémoire et Histoire,* p. 194.

(٢٥) تجدر الملاحظة إلى أن مناهج التاريخ شهدت تطوّراً هائلاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تبلورت وتعمّقت أكثر فأكثر عملية التداخل ما بين حقول علوم الإنسان والمجتمع ومناهجها، وحيث سمح هذا التداخل لعالم النفس جان بياجه (J.Piaget) بأن يسمي العلوم التي تتوخّى دراسة أوجه النشاط الإنساني الممتدة في الزمان «علوماً تاريخية» (Sciences historiques).

J.Piaget, *Epistémologie des sciences de l'homme,* Idées (Paris: Gallimard, 1970), p.20 et les suivantes.

وقابل أيضاً حول حقول وأغراض ومسائل علم التاريخ في تداخله مع العلوم الإنسانية الأخرى ومقاربته لموضوعات وحقول جديدة:

Faire de l'histoire, nouveaux problèmes, nouveaux objets, nouvelles approches, sous la direction de Jacques Le Goff et Pierre Nora (Paris: Gallimard,1974).

وإذ لا تتسع هذه الورقة للتوسع في هذا الجانب النظري والمنهجي، فإن نظرة سريعة إلى مناهجنا وطرائق تدريسنا في أقسام التاريخ في الجامعة اللبنانية يصدم بحالة الانقطاع المريعة بين التعليم والبحث، وبين مراحل الإجازة والدراسات العليا، وبين واقع حالنا، وبين ما أضحت عليه علوم الإنسان والمجتمع والأبحاث العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين.

أوّل ما يصدمك في هذا الواقع الذي يقف ضد الانفتاح العلمي الذي يتطلّبه البحث في التاريخ، أو في أي علم من علوم الإنسان، هو تلك السدود القائمة بين الأقسام ومقرراتها. ويتوهّم المسؤولون ـ وفقاً لنصوص قانونية يلجأون إليها ـ أن تجانس الاختصاص في الإجازة والدراسات العليا هو شرط من شروط «العلمية». وغالباً ما يستخدم هذا الشرط استخداماً «صارماً» في القبول أو الإقصاء عن الدراسات العليا. فهل سبب هذه «الصرامة» الخضوع «اللاواعي» لذاكرة «طوائف الحرف» التي ما زالت في عالمنا العربي تحمل إرث «سر المهنة» أم الانبهار بـ«قانون اختصاص» أضحى من مخلفات تطور «المعرفة العلمية» في الغرب؟

المشكلة أن هذا الانغلاق ما بين الأقسام يؤدي إلى انغلاق ما بين أنظمة العلوم التي تنحو عالمياً نحو التداخل (interdisciplines). وهذا بدوره ينعكس انغلاقاً على مستوى ثقافة طلاب التاريخ وثقافة العديد من أساتذتهم. بل يجب ألاّ تفاجأ عندما ترى طلاّب التاريخ في الدراسات العليا، لم يقرأوا، بل لم يسمعوا بمفاهيم أو مقولات ومصطلحات أوّلية في علم النفس أو علم الاجتماع أو الأثنولوجيا والأنتروبولوجيا أو الاقتصاد، بل إن مداخل هذه العلوم تكاد تغيب كلية عن ثقافة طالب التاريخ. والأسوأ من كل هذا أن طريقة التدريس لا تخرج في معظم الأحيان عن أسلوب التلقين، وعند بعض المدرسين عن إملاء عدد من الصفحات يسمونها «كوراً».

عندما طُرحت منذ عامين مسألة تعديل المناهج في أقسام كلية الآداب تألفت لجنة من رؤساء الأقسام في الفروع، انضم إليها أستاذ من كل قسم (لم نطلع على طريقة اختياره). وكان أن دعي قسم التاريخ مرّةً واحدة لاطلاعنا على عمل اللجنة وأخذ توصيات الأساتذة. ومنذ ذلك الحين لم يسمع عن مصير ذاك التعديل الموعود. وإذ كنت أحرص على أن تأتي مقررات التاريخ وطرائق تدريسه مواكبة لثقافة تاريخية تهيىء للمدرس، والباحث معاً، وتستجيب (كوجهة حل) لأزمة المنهج التي تخلط عادة، بصراع الأيديولوجيات في لبنان، وبما يسمى، وعلى الطريقة اللبنانية، «التعددية الثقافية»، فقد قدّمت إلى اللجنة بعض اقتراحات أسمح لنفسي الآن باستعادتها ملخصة:

«من المفيد ـ إذ كان هناك مشروع جدي لتطوير مناهج الجامعة وتحديثها ـ أن يشدّد على **التكوين المنهجي** للطالب، بحيث يركّز على تعلّم استخدام أدوات المعرفة المحققة، والتي يشكل التاريخ ـ كحقل معرفي وطرائق بحث ـ محوراً أساسياً لها».

وفي هذا الإطار يركز على جانبين:

ـ جانب التداخل والتكامل ما بين العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ـ جانب إتقان طرائق البحث التاريخي (قراءة النصوص والوثائق في لغاتها الأصلية القديمة أو الحديثة).

«وعلى هذا الأساس تصبح العبرة ليس في كمية المقررات التاريخية (تواريخ البلدان) بحيث تغطي كل الحقب وكل البلاد، بل في إعطاء نماذج دراسية يستطيع الطالب أن يستوعبها وتكون منطلقاً لاستيعاب غيرها، خارج مقاعد الدراسة».

«وعليه فإنه يمكن أن تتوزع أرصدة السنة أو الفصل الواحد على أربعة أرصدة تاريخ وثلاثة أرصدة تختار من أقسام إنسانية أخرى (جغرافيا، إحصاء، فلسفة، علم اجتماع، انتروبولوجيا، علم نفس، أدب، ديمغرافيا، ألسنية وايبستيمولوجيا...). ويتم الاختيار بناءً على استعدادات الطالب وبالتشاور مع موجه القسم أو رئيسه».

«والأرصدة المحدّدة والمختارة من خارج قسم التاريخ، يحرص أن يكون لها وظيفة علمية كعلوم مساعدة للتاريخ، وكمناهج متداخلة ومكمّلة للمعرفة التاريخية والبحث التاريخي في حقوله المتشابكة: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري...».

«كما أنه في حقل تدريس مواد التاريخ يُقلّص التاريخ السياسي والحدثي فيه ويتم ادخال حقول: الجغرافية ـ التاريخية، المحيطات والبحار، الأسواق وعلاقات التبادل، المدن والأرياف... كما يتم طرق أبواب جديدة من التاريخ للحياة الاجتماعية: الأسرة، الطفولة، السجن، المرض، الحياة الخاصة. وتعطى نماذج من النصوص الغربية في هذه الموضوعات: فوكو، آرييس، وأعلام آخرون من مدرسة «Les Annales» الفرنسية. على أن يبذل جهد بحثي على موازاتها وبالمقارنة معها بنصوص عربية حول الحياة الاجتماعية العربية».

ويبقى أن طموحاً من هذا النوع وهو «طموح» محلي أضحى «ماضياً» في بلاد الغرب، يصطدم بحواجز عديدة، قد يكون أولها العقلية البيروقراطية والتكنوقراطية التي لا ترى في العلوم إلاّ «أمجاد» العلوم التطبيقية، ولا ترى في «البحث العلمي» إلاّ جانب الوقع السحري لمصطلح التقانة فيه.

ناهيك من العقلية السياسية التي تتحكّم في بلد كلبنان في صناعة القرار السياسي واتخاذه. فإذا كانت مشاريع البنى التحتية للاقتصاد الوطني ومعيشة المواطن تصطدم ببنى سياسية معيقة، فكيف إذاً هي حال مشاريع البنى التحتية للبحث العلمي، ولبحوث المجتمع والإنسان والتّاريخ.

إن المعرفة أخذت تعتمد أكثر فأكثر على تقنيات معلوماتية ومكتبية حديثة لا توفرها الجامعة اللبنانية ـ لسوء الحظ ـ ولا الجامعات الخاصة التي تتعدّد تعدد طوائف لبنان. كما أنها أخذت تعتمد أكثر فأكثر على مناهج نقدية ومقارنة لا تقدمها طرائق التدريس ومنابره إلاّ بصُورة جزئية وشخصية (وفقاً لأهلية الأستاذ واستعداد الطالب).

الأزمة، إذاً، هي أزمة إصلاح في المؤسسات، مؤسسات الدولة والمجتمع المدني عبر المدرسة والجامعة والإعلام والمكتبة ومركز البحث، في مرحلة تتسارع فيها الأحداث والمعارف والمتطلبات والحاجات تسارعاً هائلاً، وفي حين تقبع الثقافة التاريخية في لبنان في حضن ذاكرات وفروع ونوادي وشلل «مثقفين» تتقلّص حدودها في الزمان والمكان أكثر فأكثر، سواء على مستوى حجم القراءة والقرّاء أو على مستوى حجم البحث والباحثين.

كان يمكن أن نتفـاءل أو نأمل قليلاً، لو أن برنامج الإنماء والإعمار شمل إلـى جانب مشروع «قصر المؤتمرات» و«المدينة الرياضية» «مركزاً وطنيـاً كبيراً للبحوث» و«مكتبة وطنية حديثة» للتوثيق والأرشفة يجمعان الباحثيـن اللبنانيين على اختلاف اتجاهاتهم و«ذاكراتهم التاريخية» ومناهجهم المعرفـية. أليس التواصل والتراكم في المعرفة، وفـي مقدمتها المعرفـة التاريخية، هما أساس كل نهضة وشرطها. ومهما يكن فإن بعض الأمل خير من اليأس.